

الأمين العام للأمم يدعو إلى ضخ ٣٠ بليون دولار للمساعدة في إعادة هيكلة الزراعة في العالم

بغية ضمان الأمن الغذائي

دعا الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون بعد ظهر اليوم إلى ضخ ٣٠ بليون دولار للمساعدة في إعادة هيكلة الزراعة في العالم بهدف ضمان الأمن الغذائي في الأجل الطويل.

وجاءت تصريحات الأمين العام خلال الاجتماع الجانبي الذي عُقد تحت عنوان: "التصدي لأزمة الغذاء والجوع: الاستثمار في الأمن الغذائي، وشبكات الأمان، والزراعة على أيدي صغار الملاك والذي نظّمته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي."

وقال السيد بان إن عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية زاد في عام ٢٠٠٧ بحوالي ٧٥ مليون شخص، وهو عدد أكبر من مجموع سكان تركيا. وأضاف أن أسعار المواد الغذائية لا تزال أعلى مرتين مما كانت عليه في عام ٢٠٠٢ ومن المتوقع أن يسوء الوضع أكثر مع الزيادة في عدد سكان العالم، ومع تسارع التغير في المناخ، وتقلب الأسعار والأزمة المالية التي تتكشف فصولها شيئاً فشيئاً.

وشدد على الحاجة إلى الغذاء لإطعام أكثر الفئات ضعفاً. ولهذا الغرض، "يجب على الحكومات أن تتفادى حظر التصدير." وفيما يتعلق بالاحتياجات على المدى المتوسط، سلط الضوء على حاجة صغار المزارعين للحصول على الأسمدة والبذور.

وقال جاك ضيوف، المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والذي أدار الاجتماع ان العديد من البلدان النامية أوفت بالالتزامات التي قطعتها في مونتيري قبل ست سنوات، فيما يتعلق بالإصلاح، لكن المساعدة الإنمائية الرسمية تراجعت. وفي الوقت نفسه، لا يزال الاستثمار في الزراعة منخفضاً للغاية في البلدان النامية. وقال إن ستة وثمانين في المائة من الذين يعملون في مجال الزراعة يعانون من الفقر، وما يقرب من مليار شخص في العالم أصبحوا على حافة الجوع. وأضاف أن السبب في أزمة الغذاء العالمية قد يعود إلى عدم الاستثمار في الزراعة في بلدان كثيرة.

ودعا لينارت باج رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية الذي شارك في إدارة الاجتماع الى القيام فوراً بحشد الأموال المخصصة لحالات الطوارئ.

وقدم ضيوف ولينارت رئيسة الاجتماع لويزا دياس ديوغو، رئيسة وزراء موزامبيق والمحاورون سيوسيسو بارناباس دياميني، رئيس وزراء سوازيلند؛ وبيتر باور، وزير الدولة للتنمية لما وراء البحار في أيرلندا؛ وستيفانو مانسيرفيسي، المدير العام للتنمية في اللجنة الأوروبية؛ ونانسي بيردسال، رئيسة مركز التنمية العالمية.

وقالت ديوغو إن بلدها يعاني من الفيضانات والجفاف، فيما لم يحدث أي تغير في إنتاجية المكثار الواحد، مما ترك البلد عرضة لانعدام الأمن الغذائي. وفي عام ٢٠٠٧، أطلق البلد استراتيجية الثورة الخضراء التي تركز على صغار المزارعين، باستخدام آلية تمويل لامركزية تهدف الى انتاج المزيد من الغذاء وزيادة فرص العمل في المناطق الريفية. وأضافت أن الهدف من الاستراتيجية هو محو العجز في إنتاجية الذرة والأرز والقمح خلال السنوات الثلاث المقبلة، مع تأمين التمويل والمساعدة التقنية الموجهة الى الحاجات الخاصة لكل مقاطعة. وأشارت إلى الحاجة إلى مساعدة الشركاء الدوليين، وإلى تبادل الخبرات المتعلقة بأفضل الممارسات فيما بين البلدان النامية.

وقال دياميني إن أزمات الغذاء والوقود والتمويل تستدعي إجراءات عالمية منسقة. وأضاف أن الغذاء يجب أن يحظى بالاولوية مشدداً على ضرورة مساعدة أكثر الفئات ضعفاً في المدى القصير وتعزيز الإنتاجية الزراعية في المدى الطويل، مع التركيز على صغار المزارعين. وشدد على أهمية دور الاستثمار الأجنبي المباشر نظراً لحجم الاحتياجات من مشروعات البنية الأساسية والمساعدة التقنية والموارد. وشدد على ضرورة أن تكون لهذه الاستثمارات فوائد إنمائية ملموسة مثل زيادة فرص العمل وانخفاض معدلات الجوع. وقال إن تقديم المساعدة بات أكثر أهمية من أي وقت مضى لمواجهة الازمة المالية مشدداً على ضرورة الوفاء بالتعهدات التي قطعت في مونتيري وفي أماكن أخرى. وأضاف أن "الأمن الغذائي العالمي يستحق استجابة عاجلة لا تقل أهمية عن الاستجابة التي شهدناها في مواجهة الأزمة المالية".

وقال بيتر باور، ان بلده يشعر بالقلق المتزايد منذ سنتين من عدم التركيز بما يكفي على الإنتاج الزراعي لإطعام كل فرد على هذا الكوكب. وأضاف أن فشل سياسات الحكومة وعدم وجود تنوع في المحاصيل هما اللذان سببا " المجاعة الكبرى" في إيرلندا في القرن التاسع عشر وانعدام الأمن الغذائي اليوم. وأبرز تقرير عن الجوع في العالم صدر في إيرلندا خيبة الأمل من التأخر في امداد أفريقيا بالعديد من التقنيات التي نجحت في زيادة الإنتاجية في آسيا. وأشار التقرير الي مجموعة من المقاييس لتقديم المساعدة التقنية وغيرها من الموارد اللازمة، وعزا سبب ظهور الجوع في بعض الدول إلى نقص في الالتزام السياسي. واختتم السيد باور كلمته قائلاً ان التنمية يجب أن تركز على "وضع الطعام في فم كل شخص على هذا الكوكب".

وقالت سورايا رودريغيز راموس ، وزيرة الدولة للتعاون الدولي في وزارة الشؤون الخارجية والتعاون في إسبانيا، ان أزمة الغذاء في العالم لم تختف على الرغم من الأزمة المالية التي خطفت الاضواء في وسائل الإعلام. وأضافت أن الأطفال يتوقف نموهم بسبب نقص التغذية أو لا يستطيعون الذهاب إلى المدرسة لأن هناك حاجة إلى المال لتوفير الغذاء. وشددت على ضرورة تقديم المساعدة التقنية والبذور لصغار المزارعين ، بالإضافة إلى العمل على توصيل خدمات التعليم والصحة إلى المناطق الريفية. وأضافت أن اسبانيا ستزيد المساعدات المخصصة لهذا الغرض، وستقوم برعاية مؤتمر في كانون الثاني/يناير لضمان اتساق الجهود .

ودعا السيد مانسرفيسي إلى أن تصبح التنمية الريفية محور السياسات الوطنية والدولية ، مشددا على ضرورة أن تركز البحوث الزراعية والبنية التحتية على إفادة صغار المزارعين. واطاف ان الأولوية يجب أن تكون للأسواق المحلية والإقليمية ولبناء القدرات مع التركيز على تدريب الشباب وابقائه في المناطق الريفية. وقال ان برنامج "مليار يورو" الذي تنفذه المفوضية الأوروبية يعطي الأولوية لهذه المجالات بالإضافة الي حالات الطوارئ، وبرامج شبكات الأمان لتغذية المناطق الريفية والمناطق الحضرية .

وقالت السيدة بيردسال ان الطلب على الغذاء سوف يزيد على المدى البعيد بسبب عدة عوامل، منها زيادة السكان، وتغير المناخ، والتذبذب في الإعانات. ودعت الى ترشيد استهلاك المخزونات الغذائية وتعزيز البحوث في المجال الزراعي.